# الشركات العسكرية والأمنية الخاصة واستخداماتها
## - رؤية من منظار نظريات العلاقات الدولية-

# Private military and security companies and their uses
## -A view from the perspective of international relations theories-

**فهيم رملي**
جامعة البليدة 2، الجزائر، remlifahim@yahoo.fr

**تاريخ الإرسال:** 2021/09/12 **تاريخ القبول:** 2021/11/04 **تاريخ النشر:** 2022/01/01

***ملخص:***

*تطرح مسألة استخدامات الشركات العسكرية والأمنية أسئلة عدة، وفي هذا المقال تم البحث في هذه المسألة من وجهة نظريات العلاقات الدولية، وما إذا كانت هذه الأخيرة تمثّل إطارا فكريا مرجعيّا يُعتدّ به، وتم ذلك عن طريق خلق توليفة بين افتراضات النظريات المنضوية في إطار هذا الحقل مع موضوع الشركات العسكرية والأمنية، لنصل في الأخير إلى أن هذه التوليفة ليست من أجل الوصف وفقط بل كذلك جعل إمكانية توظيف هذه الشركات أمرا ممكنا في مجالات الصراع وبناء السلام.*

***الكلمات المفتاحية:*** *خصخصة الحروب؛ الشركات العسكرية والأمنية الخاصة؛ استخدامات؛ نظريات العلاقات الدولية؛*

***Abstract:***

*The use of military and security companies has become a field for several questions, and here this issue has been discussed from the point of view of international relations theories, and whether the latter represents a reliable frame of reference, and this was done by linking the assumptions of the theories of this field with the subject of these companies. Finally, we say that This study makes the possibility of employing these companies in the areas of conflict and peace building.*

***Keywords:*** *privatization of wars; private military and security companies; uses; international relations theories;*

* المؤلف المرسل: فهيم رملي، remlifahim@yahoo.fr

**مقدمة:**

ما من شك أن موضوع الشركات العسكرية والأمنية بات من أكثر المواضيع تناولا ليس في وقتنا الراهن بل منذ عدة قرون وإن اختلفت تسميتها من حقبة زمنية لأخرى، ومتى ما بحثنا في هذا الموضوع نجد ذلك الزخم الهائل من المعلومات حولها والذي إن دلّ على شيء فإنما يدل على أهمية الموضوع سيما في الكتابات الانجلوسكسونية، غير أن الملفت للانتباه في هذه الكتابات هو ذلك التركيز الكبير على الجانب القانوني والإنساني فيها، مهملة بذلك جوانب أخرى لا تقل أهمية عن الجانبين المذكورين، لذلك تأتي هذه المقالة لتسلط الضوء على هذه الشركات واستخداماتها من وجهة نظر نظريات العلاقات الدولية، ومردّ ذلك أن الشركات العسكرية والأمنية باتت اليوم وأكثر من أي وقت مضى من أكثر الفواعل تأثيرا في سيرورة العلاقات الدولية، وجب القبول بها ودراستها والبحث في مضامينها، منطلقين من إشكالية رئيسية مفادها **إلى أي مدى يمكن للاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية أن تشكّل إطارا فكريّا مرجعيّا يمكننا من خلاله تفسير استخدامات الشركات العسكرية والأمنية في الحروب؟**

للإجابة على هذه الإشكالية، تم اقتراح خطة عمل من ثلاثة محاور؛ **المحور الأول** تم تخصيصه للواقعية والليبرالية والشركات العسكرية والأمنية، في حين كان **المحور الثاني** مخصصا للماركسية وما بعد الكولونيالية والشركات العسكرية والأمنية، ليأتي **المحور الثالث** والأخير ليسلط الضوء على البنائية وما بعد البنيوية والشركات العسكرية الأمنية، وخاتمة تمثل إجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه وفي نفس الوقت تضم أهم النقاط التي تم التوصل إليها.

**1. الواقعية والليبرالية والشركات العسكرية والأمنية:**

**أ. المقاربة الواقعية والشركات العسكرية والأمنية:**

في هذه الجزئية سوف سيتم العمل من أجل خلق توليفة تُدمج فيها الأسس الفكرية للواقعية كنظرية من نظريات العلاقات الدولية مع استخدامات الشركات العسكرية والأمنية على أرض الواقع تارة وتفسيرات الأكاديميين الذين يحسبون على التيار الواقعي تارة أخرى، وسيتم ذلك بالتطرق إلى أكثر إشكاليتين أُثيرتا وتُثاران في هذا الشق؛ الإشكالية الأولى تتعلق بجدوى الدولة في السياسة الدولية في ظل وجود الشركات العسكرية والأمنية وما إذا كان وجود هذه الأخيرة يزيد من أهمية الدولة أو ينقص منها؟، أما الإشكالية الثانية فتتمحور حول مقدرة الواقعيين في الخوض في دراسة موضوع الشركات العسكرية والأمنية ومدى واقعية هذه الدراسات؟

- **الشركات العسكرية والأمنية و(عدم) أهمية "الدولة" المتزايدة في السياسة الدولية:** إن أحد الأسئلة المهمة التي يمكن أن نستهلّ بها هذا العنصر والذي طرحه منتقدو الواقعية هو ما إذا كانت العولمة قد أدت إلى تقويض الدولة ودورها كفاعل أساسي وحدوي في العلاقات الدولية؟، وهذا مردّه أن الدولة – بحسب **ماكس فيبر**– الوحيدة التي تملك سلطة الإكراه وشرعية الاستخدام القسري للعنف، كما يجادل أنصار هذا الرأي بأن تزايد تعداد الشركات العسكرية الأمنية ما هو إلا دليل على تآكل هذا الاحتكار، ومن ثم تراجع أهمية الدولة في السياسة الدولية، وهو ما يعني تقويض دورها. بمعنى أن الواقعية التي تهتم بالدولة كفاعل أساسي في تفاعلات العلاقات الدولية عازم على البقاء والسلطة في وقتنا هذا تبدو غير مقنعة، بالنظر إلى التعداد

الهائل للذين يتمتعون بالسلطة في النظام السياسي الدولي، وما التزايد الهائل للشركات العسكرية والأمنية في النظام الدولي إلى جانب الفواعل غير الحكومية لدليل على قوة العولمة وزيادة عدم أهمية الدولة في الشؤون العالمية(Carafano2008, p38)

تأسيسا على ما سبق من كلام، كان ردّ الواقعيين بأن الشركات العسكرية والأمنية ليست في حد ذاتها ظاهرة جديدة في النظام الدولي الحالي، فقد كانت موجودة ومتورطة حتى في أثناء الحرب العالمية الثانية، ويتحججون في ذلك بأن الولايات المتحدة الأمريكية مثلا كانت تعتمد بشكل أو بآخر على الشركات العسكرية والأمنية منذ حرب الفيتنام وتزايد اعتمادها هذا بشكل كبير وإلى اليوم وارتفع عدد المتعاقدين الخاصين مع الشركات العسكرية والأمنية من 100 ألف (في الحرب الفيتنامية) إلى أكثر من مليون ونصف مليون متعاقد في 2003 تحديدا مع التدخل الأمريكي في العراق، والذي استأثرت فيها الشركات العسكرية والأمنية بحصة الأسد في الحرب ليس فقط بخصوص حراسة الأماكن المهمّة كالساحة الخضراء والتخطيط اللوجيتسي بل تعداه ذلك إلى تكتيكات مثيرة للجدل ولا أدل على ذلك من تورطها في استجواب المعتقلين في سجن أبو غريب (الجندي2014،ص.ص 79-80-81)

ويضيف الواقعيون، صحيح أنه لم يكن بالإمكان تنفيذ العمليات العسكرية للتحالف في العراق مثلا بدون الشركات العسكرية والأمنية بدلا من القوات المسلحة الوطنية، مع ذلك فإن حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وكذا المملكة المتحدة ليستا الوحيدتين اللتان تستخدمان الشركات العسكرية والأمنية لكنهما من الدول الرئيسية التي تقوم بذلك، معنى ذلك أنهما توظفان الشركات العسكرية والأمنية كأنهما ملكية للدولة وليست خاصة وتجلى ذلك في الحالة الأفغانية والعراقية. هذا، ويردف الواقعيون من جهة أخرى بأن الشركات العسكرية والأمنية ما تزال إلى الوقت الراهن تعود إلى الدول من أجل اختيارها وتوظيفها في أي مكان تريده تلك الدولة على الساحة الدولية، وعلاوة على ذلك، فإن القول بأن هناك علاقة تشعب بين حكومات الدول والشركات العسكرية والأمنية لا تنم عن تراجع في دور الدولة بل ما هو في الحقيقة إلا تعبير عن صورة مبسطة للغاية، فمعظم الشركات العسكرية والأمنية لها روابط حميمة وعلاقات جيدة مع الدولة، ضف إلى ذلك فإن معظم الموظفين الإداريين وأصحاب الشركات العسكرية والأمنية هم جنود سابقون أو أصدقاء مقربون من السياسيين، معنى هذا أنهم لا يتخلون عن واجباتهم ومسؤولياتهم السياسية قبل الانخراط في عالم التعاقد الخاص، فغالبية المتعاقدين الخاصين هم من العسكريين السابقين الذين لا تختفي روابطهم بالجيش الوطني مع انتقالهم للعمل في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (https://bit.ly/2VrdYRO)

- **الواقعية وجدوى دراسة استخدام الشركات العسكرية والأمنية:** كانت واقعية **نيكولا ميكيافلي** مهتمة أيما اهتمام بخصوص جدوى دراسة استخدام الشركات العسكرية والأمنية، ولا أدل على ذلك من تخصيصه في مؤلفه المشهور **الأمير** ثلاثة فصول كاملة (الفصل الثاني عشر؛ والفصل الثالث عشر؛ والفصل الرابع عشر) والتي حذّر فيها ميكيافلي الأميرَ من مغبّة الاعتماد على هذه الكيانات والمنضوين تحت عباءتها والذين أسماهم "بالمرتزقة"، وذلك مردّه لكون ولائهم الوطني غير مؤكد، بل ذهب في حديثه عنهم إلى أبعد من ذلك عندما وصفهم بأنهم عديمي الفائدة وخطيرون، وإذا كان أحدهم يحمل دولته على أساس هذه الكيانات وأفرادها "المرتزقة " فإنه لن يكون حازما ولا آمنا، لأنهم متحدون وطموحون لكن من دون انضباط وغير مخلصين، وهم بواسل أمام الأصدقاء وجبناء في مواجهة الأعداء، ليس لديهم خوف من الأمير ولا الإخلاص للرجال، بل إن الحقيقة –بحسب ميكيافلي– تكمن في أنه ليس لديهم أية جاذبية أو سبب للحفاظ على الدولة في حال تعلق

الأمر بالجانب المادي، الأمر الذي يجعلهم غير مستعدين للموت من أجل الأمير (ميكيافيللي 2004، ص.ص 66-79)

حاليا، يبدو الواقعيون اليوم أقل اهتماما بجدوى دراسة استخدام الشركات العسكرية والأمنية، فبحسب رأيهم أنها جماعات محلية غير تابعة للدولة، بل يذهبون إلى أبعد من ذلك بالقول أن دراسة استخدام الشركات العسكرية والأمنية ليست بالمهمّة كونها لا تقود السياسية الخارجية لدولة ما. وعلى الرغم من استخدامها من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على نطاق واسع لمتابعة سلطة الدولة والمصلحة الوطنية المتصورة، إلا أنه بحسبهم ( الواقعيون ) فإن الشركات العسكرية والأمنية لم تغير بشكل كبير الطريقة التي تتصرف بها الدولة كما في حالة الحرب الأخيرة على العراق، معنى هذا أن الدولة لا تزال تسعى إلى السلطة والبقاء في عالم دولي فوضوي (Carafano2008, p40)

تأسيسا على ما سبق فقد واجهت الشركات العسكرية والأمنية الجدل المحيط بأخلاقيات الممارسة، وموقفهم القانوني، لذلك يركز الواقعيون في دراستهم لاستخدام الشركات العسكرية والأمنية على الدولة وعلى الواقع الدولي، ويجادلون بأن الدول ستستخدم هذه الجيوش عندما يكون من مصلحتها القيام بذلك، فالدول وفقا لهذه النظرة لن يتم إعاقتها وتوقيفها بفعل المخاوف الأخلاقية التي انتهكت بفعل الشركات العسكرية والأمنية، ويستدلون على ذلك بالقول أن سلطة التحالف الدولي كانت قد أعطت حصانة قانونية كاملة في العراق للشركات العسكرية والأمنية، لكي تتمكن هذه الأخيرة من متابعة مصالح دول الحلفاء بشكل أكثر فاعلية، وألا تخضع للمساءلة القانونية، الأمر الذي دفع بأكثر من سبعين دولة بالمصادقة على **وثيقة مونترو** التي تحدد الخطوط العريضة للممارسات الأخلاقية لتلك الدول التي تستخدم الشركات العسكرية والأمنية (https://bit.ly/3ldWTWs)، ولكن في الواقع هذا الأمر لا يحمل أية قوة غير التوقيعات على الأوراق، الأمر الذي يدفعنا لإثارة التساؤل التالي: هل هذه الوثيقة (وثيقة مونترو) كافية لإظهار الدول وكأنها مهتمة بالممارسات الأخلاقية على قدم المساواة مع ما تقتضيها مصلحتها الوطنية؟

**ب. المقاربة الليبرالية والشركات العسكرية والأمنية:**

سيتم في هذه الجزئية العمل من أجل فحص افتراضات النظرية الليبرالية كنظرية من نظريات العلاقات الدولية وإسقاطها على موضوع الدراسة وهو الشركات العسكرية والأمنية، ولن يكون ذلك طبعا بعرض الافتراضات التي تتأسس عليها النظرية الليبرالية بل سيتم التطرق إليها بشكل ضمني، وسيكون ذلك بالتطرق أولا للشركات العسكرية والأمنية والنظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة، وثانيا الاستخدام المحتمل للشركات العسكرية والأمنية للتدخل الإنساني.

- **الشركات الأمنية والعسكرية والنظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة:** يجادل الليبراليون والذين من بعدهم من النيوليبراليين بأن الارتفاع الهائل في الشركات العسكرية والأمنية كجهات فاعلة في النظام الدولي مردّه لتلك السياسيات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، فعلى الرغم من أن هذه الشركات موجودة منذ عدة عقود واستخدمت في الحرب العالمية الثانية – كما سبق الإشارة إليه – فإن تعدادها واعتماد الحكومات عليها قد ارتفع بشكل كبير منذ ثمانينيات القرن الماضي، وبحسب الليبراليين فإنه يمكننا إرجاع هذا "الانفجار" للشركات العسكرية والأمنية واستخدامها إلى عاملَيْن رئيسيّيْن متقاربين هما: نهاية الحرب الباردة وصعود النظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة (عيساوة 2021، ص.ص 492-493)

بالإضافة إلى ذلك، فقد كانت ثمانينيات القرن الماضي بحق سنوات بزوغ نجم كل من **مارجريت تاتشر** وكذا **رونالد ريغان** وهيمنة النظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة -كما يسميها **ميلتون فريدمان**-؛ فقد قام كل من تاتشر وريغان ببرامج خصخصة ضخمة، شمل ذلك بيع أصول مملوكة للدولة، واستخدام القطاع الخاص في العديد من الأنشطة التي كانت تؤديها الحكومة سابقا، من منطلق إرشادي اقتصادي مفاده أن اليد الخفية للسوق الحرة – التي ناقشها **آدم سميث**- ستؤدي حتما إلى نتائج أفضل وأكثر كفاءة للحكومة؛ معنى هذا الكلام أن ريغان وتاتشر كانا يهدفان إلى تقليل حجم الحكومة التي يُنظَر إليها على أنها آلة بيروقراطية غير فعالة، ونقل هذه الخدمات إلى مجال الشركات المملوكة للقطاع الخاص ومن ضمنها الشركات العسكرية والأمنية التي لم تكن بِمعَزِلٍ عن كل هذه التطورات (Harvey, D 2005, p.p 64-65)

عندما انتهت الحرب الباردة عام 1989، كانت هناك حاجة أقل في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإنفاق الدفاعي الهائل والآلة العسكرية القومية الضخمة التي تم بناؤها على مدى عقود طويلة، كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية غداة انتهاء الحرب الباردة القوة العظمى الوحيدة المتبقية في العالم دون أي منافس واقعي لهذه "الرِّفعة المشئومة"، ولذلك بدأت في تقليص حجم الجيش الوطني بشكل كبير، وهو ما يعني تجنيد عدد أقل من الجنود، ونتيجة لذلك برزت في السوق العسكرية فجوة مهمّة شُغِلت على الفور من قبل الشركات العسكرية والأمنية، هذه الأخيرة التي بدأت بتقديم كل من الدعم اللوجيستي والعملي للبعثات العسكرية، لاسيما لحكومتي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكذا المملكة المتحدة، وترتبط الشركات العسكرية والأمنية بالتالي بالنظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة ببعضها البعض، ولذلك تعتبر الشركات العسكرية والأمنية بالنسبة لبعض الليبراليين نتيجة حتمية لوجود فجوة في السوق العسكرية( Alabarda & Lisowiec2007, p.p 13-14)

- **إمكانية استخدام الشركات العسكرية والأمنية للتدخل الإنساني:** على الرغم من أن استخدام الشركات العسكرية والأمنية تسبب في قدر كبير من الجدل، إلا أن هناك من يدعوا لزيادة استخدام "المتعاقدين" الخاصين لا لشيء سوى توسيع نطاق ممارسة التدخل الليبرالي في جميع أنحاء العالم، على سبيل المثال، يمكن للمرء أن يتصور استخدام الشركات العسكرية والأمنية للعمل كقوات لحفظ السلام في إقليم دارفور الذي تدور فيه رحى حرب طاحنة دون أن يُرى في الأفق أي ملامح لنهايتها، لذلك فإن إرسال القوات الوطنية في جميع أنحاء العالم بأمر من الديمقراطيات الليبرالية لهُوَ أمرٌ مثير للجدل للغاية من عدة نواحي؛ الناحية المالية، الناحية السياسية، والناحية الأخلاقية (https://bit.ly/3A1V0Af)

وغير بعيد عن هذا الطرح، فإن القوات الوطنية تخضع لمساءلة سياسية دقيقة ومكثفة، وأي حكومة ترسلها إلى الخارج في مهام لا ينظر إليها مباشرة على أنها "مصلحة وطنية" تضع نفسها في مأزق سياسي كبير، ورواندا مثلا دليل على ذلك، فقوات الأمم المتحدة كانت نتيجة عدة أسباب في الغالب العام ضعيفة في وجه العنف الذي شهدته، لذلك يقترح الليبراليون المدافعون عن الشركات العسكرية والأمنية أنه يمكن استخدام هذه الأخيرة بدلا من القوات العسكرية الوطنية لتوسيع البعثات التي تنطوي على مخاطر سياسية عالية للغاية بالنسبة للحكومات، وقد تكون لإمكانيات توسيع هذا النوع من العمليات العسكرية عواقب وخيمة على السياسة العالمية، فيكفي تخيل الوجود العسكري الذي قد تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية – ومن في فلكها – من الحصول عليه حول العالم إذا أمكن تنفيذ مثل هذه المهام العسكرية، وبحسب الليبراليين فإن المتعاقدين الذين هم تحت إمرة الشركات العسكرية والأمنية يعدّون بمثابة خيار وحلّ سهل للمآزق السياسية

الكبرى السابق ذكرها، فالشركات العسكرية والأمنية بحسب **دافيد إيزنبرغ** يعملون على ملء الفجوة بين الأهداف الجيوسياسية والوسائل العامة، كما أن التكلفة المنخفضة للمتعاقدين مع الشركات العسكرية والأمنية تغازل أولائك الذين يرومون ويستسيغون وجودًا عسكريًّا أمريكيًّا عالميّا من جهة، وتصطدم بهواجس ومخاوف طيف واسع من الجمهور المُعارض من جهة أخرى، الأمر الذي يجعل من مثل هذه الإستراتيجية لا تحظى بالدعم الكافي (https://bit.ly/3xf0h5G)

**2. الماركسية وما بعد الكولونيالية والشركات العسكرية والأمنية:**

**أ. المقاربات الماركسية والشركات العسكرية والأمنية:**

تنحدر من النظرية الماركسية عدة مقاربات، ولكل من هذه الأخيرة أُسُسُها التي تتأسس عليها وافتراضاتها التي تفترضها، كما أن لكلٍّ منها روادها ومفكروها، وفي هذه الجزئية سيتم صياغة توليفة بين أهم نقطة يركز عليها الماركسيون كثيرا في تفسيراتهم لاستخدام الشركات العسكرية والأمنية وهي المجمّع الصناعي العسكري، وعليه سيكون لزاما تسليط الضوء على علاقة الشركات العسكرية والأمنية بالمجمع الصناعي العسكري من وجهة نظر ماركسية أولا، وثانيا التطرق إلى استخدامات الشركات العسكرية والأمنية للحفاظ على الموارد الأولية والمصالح الاقتصادية الاستعمارية من وجهة نظر الماركسيين.

- **الشركات العسكرية والأمنية والمجمع الصناعي العسكري:** قبل الخوض في هذه العلاقة من وجهة نظر الماركسية، ثمة ضرورة ملحّة للإشارة إلى القطاع العام والخاص والتمييز بينهما طبعا وفقا للماركسيين، قد يتساءل سائل لماذا هذا التمييز بين القطاعين؟ والإجابة هي بالقول أن أحد أهم الانتقادات الرئيسية للرأسمالية الليبرالية من قبل الماركسيين هو ذلك التمييز بين ما هو عام وما هو خاص، وحجتهم في ذلك أن الشركات العسكرية والأمنية وجميع المسائل المثارة حولها ترتكز في النهاية على فكرة ثنائية القطاع العام وعلاقته بالخاص؛ ففي ظل النظام الرأسمالي تعتبر الدولة هي الحامي "العام" للقوة الاقتصادية المعرّفة بأنها "خاصة"، بحيث يمكن لمالكي وسائل الإنتاج استخراج قيمة الفائض – والتي هي الثروة – من هذه المصالح، بمعنى آخر، فإن ما يوصف عادة بأنه "عام" (أي الإدارة الحكومية) ما هو في الحقيقة إلا وظيفة للمصالح الخاصة للرأسماليين، بالتالي وبحسب الماركسيين فإن الصورة الكلاسيكية للدولة كحائز للاحتكار الشرعي لاستخدام القوة العامة في حدودها، والقادرة على حشد الموارد من داخل الدولة لم تكن أبدا انعكاسا معقولا للواقع، فالواقع شيء آخر تماما (https://bit.ly/3C40Q6c)

النقطة الأساسية الثانية والتي تتمحور حول العلاقة بين الشركات العسكرية والأمنية والمجمع الصناعي العسكري من وجهة نظر الماركسيين تبرز في التمييز الخاطئ تماما بين القطاعين العام والخاص، وحجتهم في ذلك أن العديد من أعضاء مجلس الإدارة في بعض كبريات الشركات العسكرية والأمنية هم مسؤولون حاليون أو سابقون، والعلاقة بالتالي بين الحكومة (العامة) وهؤلاء المتعاقدين (الخاصين) تكون جدلية بلا شك؛ لفهم هذه النقطة نأخذ المثال التالي، في أعقاب حرب الخليج الأولى 1991 كلف **ريتشارد ديك تشيني** (كان وزيرا للدفاع آنذاك) **براون وروت**، إحدى الشركات العسكرية والأمنية التي كانت تابعة للشركة الأم **هاليبرتون** بإعداد دراسة حول زيادة دور المتعاقدين الخاصين بتكلفة فاقت 3.9 مليون دولار، ثم اختار نفس الشركة لتنفيذ هذه الخطة (https://wapo.st/3fhAUu9)

قام ديك تشيني لاحقا بالذهاب للعمل كرئيس تنفيذي لشركة هاليبرتون قبل أن يعود إلى السياسة كنائب للرئيس **جورج بوش** بين عامي 2001-2005، ليرتفع تعداد الشركات الأمنية والعسكرية إلى 96 ألف شركة مما يمثل زيادة بنسبة 115% في ظرف أربع سنوات، أربعُ سنوات تلقت فيه شركة هاليبرتون مليارات الدولارات من الحكومة الأمريكية للقيام بمجموعة واسعة من المهام للجيش في مختلف البعثات في الخارج سيما أفغانستان ومن بعده العراق، وبالمثل فقد تلقى ديك تشيني فوائد مالية جد ضخمة من هذا الاستخدام المكثف لهاليبرتون(Jeremy2008, p28) أما في المملكة المتحدة، فقد أثار **بول بوتينغ** (الذي كان وزيرا للخزانة سابقا) جدلاً عندما أُعلِن أنه قد حصل على وظيفة في شركة **إيجيس** لخدمات الدفاع، هذا بعد أن مارس ضغطًا من أجل تشريع قوانين أكثر سلاسة وتخدم الشركات العسكرية والأمنية(https://bit.ly/3zWlW4x)

تأسيسًا على ما سبق، يبدو أن المقاربات الماركسية مقنعة للغاية عندما نستخدمها لتحليل ظاهرة الشركات العسكرية والأمنية؛ فالشركات التي تُنتِج معدّات عسكرية تساعد في خدمة الجيش تحقّق أرباحا طائلة، ونتيجة لذلك تعطي هذه الصناعات إمكانية ضغط كبيرة وقوية تدفع باتجاه اتخاذ القرارات السياسية والتشريعية لصالحها، علاوة على ذلك، توظّف الشركات العسكرية والأمنية أعداداً هائلة من الناس في الولايات المتحدة الأمريكية وتجني المليارات من الدولارات سنويا، هذه الأخيرة التي يعتمد عليها الاقتصاد الأمريكي ليبقى منتعشا، وفي ظل النظام الرأسمالي تحصل الشركة الأكثر قوة من الناحية الاقتصادية على القوة السياسية التي يمكن تحقيقها، لذلك تلجأ النخب الحكومية لتوظيف الشركات العسكرية والأمنية على اختلاف أنواعها للحفاظ على وضعها الاقتصادي، هذا الأخير الذي يجد مسوّغه الأساسي في إطالة أعمار الحروب واستمرارها فهي التي تمنحه -بحسب **ماري كالدور**- قوة هائلة وتأثيرا كبيرا في ظل النظام الرأسمالي (https://wapo.st/3fhAUu9)

- **استخدام الشركات العسكرية والأمنية للحفاظ على النفط والمصالح الاقتصادية الاستعمارية:** بالإضافة إلى الدول فإن بعض الشركات متعددة الجنسيات تستخدم الشركات العسكرية والأمنية لحماية مصالحها الاقتصادية مثل حقول النفط حول العالم، فعلي سبيل المثال نجد أن شركة **شل** تستخدم شركات عسكرية خاصة لحراسة حقولها النفطية في نيجيريا في ظل بيئة أمنية مضطربة وغير مستقرة. ولذلك، يجادل الماركسيون بأن النفط ذو أهمية خاصة، لأن قيمته الاقتصادية للدول الغربية تجعله المحرك الرئيسي وراء الإستراتيجية العالمية، وهذا هو السبب الذي يدفع الماركسيين إلى القول بأن شركات مثل "شل" قادرة على التصرف دون مساءلة سياسية بخصوص استخدامها للشركات العسكرية والأمنية، علاوة على ذلك، فإن هذه الشركات الغربية الكبرى غالبًا ما تعمل في بلدان تشهد نموّا اقتصاديا وسياسيا ضعيفا (كنيجيريا)، وفي مثل هذه البلدان نجد أن سكانها المحليين لا يملكون إلا القليل من السيطرة ولا يتمتعون بحرية التصرف في مواردهم الطبيعية التي تزخر بها بلدانهم، بل غالبا ما يتم تركهم في وضع سيّء للغاية على كل المستويات، نتيجة لممارسات هذه الشركات، هذه الأخيرة التي تستخدم عمّالا غربيين بدلا من توظيف المحليين، الأمر الذي ينجم عنه مزيدا من ضعف الاقتصاد المحلي بسبب قلة الأرباح والعوائد التي تذهب مباشرة إلى حسابات الشركات متعددة الجنسيات (https://bit.ly/3xeReSn)

بالإضافة إلى ما قيل سابقا، فعلى الرغم من أن الشركات العسكرية والأمنية تقوم بتوظيف العديد من الغربيين بمرتبات عالية جدا من أجل العمل في مناطق حرب خطرة، إلا أنهم في مقابل ذلك يستخدمون الأشخاص الذين لا يتلقون تدريبا أو يحصلون على تدريب من بلدان في الجنوب العالمي مقابل أموال أقل

بكثير، فهؤلاء الموظفون من وجهة نظر ماركسية لا يكسبون أقل بكثير فقط، بل أيضا لا يملكون إلا القليل من القوة، ويتعدى ذلك إلى فقدانهم للقوة اللازمة للمطالبة بممارسات عمل عادلة وحقوق التوظيف والتمثيل القانوني، فهم وفق النظرية الماركسية موضوعون في نظام التبعية الذي يديم التفاوتات العالمية الموجودة بالفعل في النظام الدولي (https://bit.ly/2TMlgPP)

**ب. المقاربة ما بعد الكولونيالية والشركات العسكرية والأمنية:**

في هذه النقطة سيتم العمل من أجل فحص افتراضات مقاربة ما بعد الكولونيالية ومن ثم توظيفها في موضوع الشركات العسكرية والأمنية،وسيتم ذلك بالتطرق إلى عنصرين مهمّين هما: الشركات العسكرية والأمنية كأداة للحفاظ على الإمبريالية من خلال نموذجي أفغانستان والعراق، وأيضا الشركات العسكرية والأمنية وتوظيف البسطاء من دول الجنوب العالمي.

- **الشركات العسكرية والأمنية كأداة للحفاظ على الإمبريالية: أفغانستان والعراق أنموذجين:** دارت نقاشات كثيرة حول حقيقة الحروب التي خاضها الغرب ضد الشرق سيما مطلع الألفية الثانية بداية بحرب أفغانستان والحرب على العراق، وما إذا كانت المشاريع العسكرية بعد التدخل فيهما تشكّل استمرارا للإمبريالية لكن بوسائل غير رسمية بل معدّلة، فلم يكن ممكنا الدخول في حرب في أفغانستان وكذا العراق دون الاعتماد الكبير على الشركات العسكرية والأمنية كما سبق وذكرنا، فبعد أن كان الدافع والمبرر للحرب في أفغانستان هو محاربة الإرهاب، وفي العراق هو إزالة أسلحة الدمار الشامل التي كان يملكها نظام صدام حسين، أصبح الدافع أكبر بكثير يتمثّل أساسا في إحلال الديمقراطية في هذين البلدين المتنازع عليهما، واللذان أفسدهما -بحسب الغرب- نظاما الحكم فيهما (نظام طالبان في أفغانستان ونظام صدام حسين في العراق) (https://bit.ly/3xeRJMf)

يمكن القول بأن الديمقراطية التي كانت قوات التحالف تسعى لتأسيسها هي الديمقراطية الليبرالية الغربية، وتمتد هذه الحجة إلى أن القوى الغربية كانت تحاول إعادة بناء دول قومية بأكملها على النموذج الغربي وأخرى تخدم المصالح السياسية والاقتصادية الغربية، وبطبيعة الحال فقد كانت الشركات العسكرية والأمنية جزءًا حيويا من هذا البرنامج، فيكفي أن نلقي نظرة على طول الفترة الزمنية التي تعمل فيها الشركات العسكرية الاستشارية في العراق مثلا -وما تزال- لندرك أنها أصبحت شيئا من العناصر الثابتة في البلاد والتي تعمل على رعاية وحماية المصالح الغربية -الأمريكية بدرجة أولى- وتعزيزها (بيلتون 2010، ص.ص 374-375-376)

تأسيسا على ما سبق، فإن الحرب على العراق -وقبلها أفغانستان- تجعل من المقاربة ما بعد الكولونيالية تبدو مقنعة لدراسة ظاهرة الشركات العسكرية والأمنية، وبعيدا عن النقاشات الأكاديمية التي يمكنها تأكيد هذا الكلام، كان هناك العديد من العراقيين -وبالمثل الأفغانيين- الذين شهدوا على حقيقة أنهم رأوا الشركات العسكرية والأمنية بمثابة تجسيد للإمبريالية الغربية على أرضهم، يرجع هذا في جزء كبير منه إلى الطريقة المتفردة بشكل خاص والتي ذهب إليها العديد من مسؤولي هذه الشركات حول البلاد، فقد قادوا **سيارات الهامفي** الكبيرة المضادة للرصاص والزي العسكري الأسود، ناهيك عن انتهاكهم بشكل مباشر لكل شيء يمتّ للثقافة الإسلامية سواء في العراق أو أفغانستان كشرب الخمور والمجون دون حسيب ولا رقيب من حكومات البلدين (عباس، عبود 2015، ص.ص 364-365)

- **الشركات العسكرية والأمنية وتوظيف البسطاء من دول الجنوب العالمي:** كما تمت الإشارة إليه في العنصر الثاني من المقاربة الماركسية، يستخدم رؤساء الشركات العسكرية والأمنية عمّالا من دول الجنوب مثل السلفادور وغواتيمالا والفلبين، وعمّالا من دول الشمال كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة (دول الشمال) التي يكون جنودها مدربون تدريبا خاصا ولهم مهارات جد عالية، الأمر الذي ينعكس بطبيعة الحال على رواتبهم العالية، في مقابل ذلك فإن العاملين من بلدان الجنوب النامية غالبا ما يحصلون على القليل جدا من المعلومات حول العمل الذي هم على وشك الشروع فيه، مع القليل من التدريب، ويتقاضون تبعا لهذا أجورا ضئيلة جدا مما يحصل عليه نظراؤهم في الدول الغربية (جمال 2020، ص 111)

غير بعيد عما أثير في السياق أعلاه، نجد الكاتب **سوليفان** في مقالته في **الواشنطن بوست** بتاريخ 4ديسمبر 2004 يورد مثاله التالي: عرضت شركة عسكرية أمنية أمريكية على **خوان نيريو** السلفادورية مبلغا قدّر بـ 1200 دولار شهريا وأُرسلت إلى العراق بعد ستة أشهر فقط ببندقية هجومية من طراز **AK-47** لحراسة مجمع دبلوماسي أمريكي في العراق، وهكذا أصبحت السلفادور هدفا لتجنيد أفراد أمن رخيصين، الأمر الذي دفع بالسيد **جيف ثالي** (مسؤول أمريكا اللاتينية آنذاك في واشنطن) لوصف الأمر بأنه "مشروع مساواة الفقر" (https://wapo.st/3yglbBz)

وفي عام 2007، سافر فريق عمل تابع للأمم المتحدة إلى التشيلي مهمته البحث في قضايا استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة تقرير المصير، وقد خلُص في نهاية مهمته لإثبات الاستخدام المستمر للعمالة الرخيصة من بلدان الجنوب للعمل كخبراء/كمرتزقة، الأمر الذي دفع بمجموعة العمل للاجتماع والتقدم بطلب للمسؤولين في الأمم المتحدة من أجل وضع نصوص وتشريعات قانونية تحضر استخدام المرتزقة، وتمنع استغلال هؤلاء البسطاء من دول الجنوب العالمي (https://bit.ly/3lhkaqH)

**3. البنائية وما بعد البنيوية والشركات العسكرية والأمنية:**

**أ. المقاربة البنائية والشركات العسكرية والأمنية:**

سيتم التطرق إلى عنصرين مهمّين هما: أولا النظرية البنائية وتبسيط المعايير، وثانيا شرعية الشركات العسكرية والأمنية في ظل القانون الدولي من وجهة نظر بنائية.

- **تبسيط المعايير:** هذا التبسيط في حقيقة الأمر لن يكون من فراغ، بل نابعا من اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لعام 1989 والمناهضة لتوظيف واستخدام وتدريب "المرتزقة"، كما يمكن اعتبارها وثيقة مستفيضة تحدد تعريفا لكل ما من شأنه أن يتشكّل تحت مسمّى "المرتزقة"، كما تحاول أيضا منع أي دولة من استخدام المرتزقة أو دعمهم أو حتى السماح لهم بإصدار تشريعات لفائدتهم. فبموجب اتفاقية جنيف الدولية – وبالتالي موجب القانون الدولي- فإن المرتزقة غير قانونيين، فقد كانوا موجودين ويتم استخدامهم منذ قرون عدّة، فالجنود الذين تم تعيينهم للقتال اعتبرهم ميكيافلي معرّضون للخيانة، وخيار محفوف بالمخاطر لزعماء دول المدن الإيطالية في حال توظيفهم، لذلك ينصح ميكيافلي في كتابه الأمير أن يتم استخدام جيش وطني مجند يناضل من أجل الولاء الوطني والشرف بدلا من المرتزقة إذا أراد أي قائد سياسي أن يكون ناجحا حقّا (ميكيافيللي 2004، ص.ص 66-79)

وبحسب البنائيين، فإن القواعد القانونية الدولية عمدت إلى تسميتهم بالمرتزقة من أجل الإسهام في الفهم السلبي لممارسات الشركات العسكرية والأمنية والتسهيل بالتالي من أجل وضع قانون دولي ملزم ضد استخدامها، غير أن الواقع يوحي وكأن هذه المعايير آخذة في التهاوي في الحالتين العراقية والأفغانية، وحجتهم في ذلك أنه على كثرة الدعاوى القضائية المرفوعة ضد الشركات العسكرية والأمنية بسبب ممارساتها في العراق وأفغانستان وتصرفاتها اتجاه المدنيين، فإنها لا تمثّل إلا جزءا صغيرا جدا من الأصوات في دول الغرب والمطالِبة بإطلاق يد هذه الشركات، ومردّ ذلك أن المسؤولين الحكوميين في هذه الدول (الغرب) يتعمدون في خطاباتهم وفي حديثهم عن الشركات العسكرية والأمنية الابتعاد عن استعمال المصطلحات ذات الدلالات السلبية " كالمرتزقة مثلا" والتركيز دوما على أنهم جنود تابعون لشركات هي الأخرى تابعة للدول مهمّتها العمل على إحلال الأمن ونشر الديمقراطية في البلدان الديكتاتورية التي تشهد فلتانًا أمنيّا من شأنه تهديد مصالحها (أي الدول الغربية) (https://bit.ly/3xeRJMf)

- **شرعية الشركات العسكرية والأمنية في ظل القانون الدولي "وجهة نظر بنائية":** قد يبدو للوهلة الأولى أنه من الصعب بمكان تطوير معايير دولية ضد استخدام الشركات العسكرية والأمنية، ومن غير المحتمل تطبيقها جرّاء الضغط في الاتجاه المعاكس، وقد نجحت الشركات العسكرية والأمنية إلى حد كبير في عدم الاصطدام بالتنظيم الدولي، وذلك بالعمل على الالتفاف حول تعريف دولي موحّد "للمرتزقة"،مع ذلك، هناك العديد من الدعاوى القضائية ضد الشركات العسكرية والأمنية من قبل المدنيين الذين أصيبوا أو تم قتل ذويهم من قبل هذه الشركات، بل إن الأمر تعدى إلى أبعد من ذلك، بأن أصبحت عائلات المنخرطين في هذه الشركات يقدّمون شكاويهم ويدلون باعترافاتهم ضد الممارسات التي تقوم بها هذه الشركات (https://bit.ly/2VrNz6I)

تأسيسا على ما سبق وبحسب البنائيين، فإنه بات لزاما وضع قوانين دولية ومحلية من شأنها تنظيم مجال الشركات العسكرية والأمنية، وهذه الضرورة تنبع من تسويق فكرة للحكومات مفادها النظر إلى هذه الكيانات (الشركات الأمنية) برؤية مغايرة تماما، والانتقال بالتالي من فكرة ما إذا كان ممكنا أن تستخدم الحكومات الشركات العسكرية والأمنية إلى فكرة ما إذا كان ينبغي على هذه الحكومات استخدامها؛ بمعنى أننا ننتقل من القدرة على الاستخدام إلى شرعية الاستخدام، فالسؤال اليوم -بحسب **بيتر سينجر**- لم يعد متمحورا حول هل يمكن للحكومات استخدام الشركات الأمنية والعسكرية بل هل ينبغي عليها ذلك؟، ولم يعد متمحورا كذلك حول هل يمكن للمتعاقدين أن يفعلوا تلك الممارسات بل إنه بالأحرى هل ينبغي عليهم فعل ذلك؟، ومثل هذه النظرة والطريقة في التفكير -بحسب البنائيين- هي الكفيلة بالتقليل من سلطان الشركات العسكرية والأمنية، ليس على المدى القريب طبعا، بل إن ذلك يتطلب وقتا طويلا للغاية (https://bit.ly/2WICsXx)

**ب. ما بعد البنيوية والشركات العسكرية والأمنية:**

ليست المقاربة ما بعد البنيوية نتاجا لحقل العلاقات الدولية الأكاديمي كونها تستند إلى التراث النظري الكلاسيكي، فهي تأخذ من المشاغل المبكرة للمسيحية والإنسوية حول العدالة ومصير وقدر الفرد وفلسفة الأخلاق كما عرض لها إيمانويل كانط، كما تتضمن جدل هيغل والمادية التاريخية بالصورة التي قدّمها كارل ماركس وفريدريك إنغلز وطورها عمليا فلاديمير لينين، كل هذه الرؤى تتداخل فيما بينها لتشكل قالبا فكريا نظريا تحت مسمّى " ما بعد البنيوية "(الصواني2008، ص.ص 42-53) وفيما يلي سيتم التطرق إلى عنصرين

مهمّين هما: أولا هل المرتزقة من الشركات العسكرية والأمنية؟، وثانيا الوصف والخطاب المابعد البنيوي والشركات العسكرية والأمنية من خلال نموذج نيو أورليانز.

- **هل المرتزقة من الشركات العسكرية والأمنية:** تمت نقاشات كثيرة حول الحد الفاصل أو العلاقة القائمة بين الشركات العسكرية والأمنية والمرتزقة، وبالنسبة للنظريات أعلاه فإنها ضمنيًا تولي اهتماما كبيرا بتحديد كيفية تعريف هؤلاء الجنود، بل تولي اهتماما كبيرا لانعكاسات سياسات الشركات العسكرية والأمنية وآثارها، في حين أن ما بعد البنيويين يذهبون إلى عكس ذلك تماما بالقول أن هناك قدرًا كبيرا من الأهمية في الاسم " المرتزقة "، نظرا لما يتضمنه من دلالات سلبية بشكل عام، وإلى استثارة العواطف واستحضار تلك الصورة النمطية للعقل الباطني للإشارات التاريخية والأكاديمية للمقاتلين الجشعين غير الأخلاقيين والهمجيين، هذه الصورة هي التي دفعت إلى إنشاء الجيوش الوطنية التي تحمل قيما نبيلة في داخلها، يجعلها تدافع عن أكبر قدر من القيم الأخلاقية مضحيّة بنفسها في سبيل ذلك.

بالتالي، فإن المناهضين لاستخدام الشركات العسكرية والأمنية يشيرون إليها دائما كمرتزقة، هذا لأنهم يدركون الدلالات السلبية في عقول الناس، ويأملون أن يؤدي هذا الاسم إلى التقليل من استخدامهم وتأثيرهم، بل إن ما بعد البنيويين يذهبون في طرحهم إلى أبعد من ذلك بالقول إن الدلالات السلبية لا تبقى ملازمة للتعريف على هذه الكيانات فحسب بل تتعدى إلى الدول والحكومات التي يعملون فيها (https://bit.ly/3C40Q6c)

- **الوصف والخطاب المابعد بنيوي والشركات العسكرية والأمنية "نيو أورليانز نموذجا":** بعد إعصار كاترينا مباشرة، وظفت الحكومة الأمريكية أفرادا من شركة **بلاك ووتر** العسكرية وأرسلتهم إلى نيو أورليانز، وحدث أن وصف أحد الأفراد في مقابلة صحفية عملهم "بتأمين الأحياء" وكذا "مواجهة المجرمين"، ليتم بهذا تأطير الخطاب العام وإظهار الشركة العسكرية وأفرادها بصورة مختلفة جذريا عن ممارساتها التي وُصِمت بها في الحالتين الأفغانية والعراقية. علاوة على ذلك، يؤكد ما بعد البنيويون أن لغتهم هذه تمكنهم من خلق صورة معينة للعالم الذي يعملون فيه، فعبارات مثل "تأمين الأحياء" و "مواجهة المجرمين" تخلق هويات مميزة لهؤلاء في نيو أورليانز الذين يحتاجون إلى الحماية ومواجهة المجرمين بفضل موظفي بلاك ووتر الذي يعملون على فرض سيادة القانون (https://bit.ly/3xhKt2f)

الحقيقة أن هذا الخطاب إذا كان مقنعا في جانب منه، إلا أنه لا يبرز على سبيل المثال أن "المجرمين" هم على وجه التحديد مجموعات المجتمع الأكثر فقرا وتهميشا والأكثر تضررا من الإعصار، والأمريكيين الأفارقة بشكل غير متساوٍ، وينهبون الغذاء والمنتجات ليس سرقة بل من أجل البقاء على قيد الحياة، كما أنه (الخطاب) لا يعكس أن أولائك الذين يتم تأمينهم في " الأحياء" هم عموما أكثر مجموعات البيض ثراءً، حيث كانت آثار الدمار الذي أحدثه إعصار كاترينا أقل بكثير مما هو عليه في مناطق الفقراء(النيرب 2008، ص67) لذلك يركز ما بعد البنيويين على مسألة مهمة مفادها أن كل من يهيمن على المعلومات والخطاب يكتسب الشرعية، هذه الأخيرة التي تجعله يعمل من أجل الحفاظ على سلطته ومتابعتها، وفي حالة الشركات العسكرية والأمنية التي تهيمن على المعلومة وتسوّق لخطاب بخصوص شرعيتها نظريا مع تناقض ذلك مع الواقع ممارساتيا، يوفر كل هذا تباينا صارخا عندما يكون "القتلة" هم من بيدهم السلطة نعني بها سلطة الخطاب وسلطة الأفعال(https://bit.ly/3xhKt2f)

**خاتمة:**

نصل في الأخير للقول أن كل نظرية من النظريات المُدرجة أعلاه تفسر بصورة أو بأخرى استخدامات الشركات العسكرية والأمنية في الحروب؛ ففي الوقت الذي تفسرها الواقعية باعتبارها وسيلة في يد الدول، نجد أن الليبرالية تركز عليها كفاعل في العلاقات الدولية ينافس الدول في النظام الدولي، في حين تذهب الماركسية لتفسيرها وفق تراتبية استغلال دول الشمال لدول الجنوب وهو النهج الذي تبنته المابعد كولونيالية وإن بصيغة أكثر بساطة تمثل في تفسيرها وفق تراتبية المستعمِر للمستعمَر، أما البنائية وما بعد البنيوية فركزتا في تفسيرهما لاستخدامات الشركات العسكرية والأمنية على المعايير والقيم الضابطة لها من جهة ودور الخطاب من جهة ثانية، لِتُشَكِّلَ هذه التفسيرات كلها مجتمعة فهْمًا أوسع وأكثر شمولية من الأفق الضيق لكل منها على حدى وهو ما يجعل من إمكانية توظيفها في مجالات الصراع وبناء السلام أمرا ممكنا.

**قائمة المراجع باللغة العربية**


1. الجندي، م. ج.(2014). مسؤولية الشركات الأمنية عن انتهاك حقوق الإنسان:"بلاك ووتر"نموذجا، المستقبل العربي(422).
2. النيرب، ب. ي.(2008). المرتزقة جيوش الظل، المملكة العربية السعودية: العبيكان.
3. الصواني، يوسف محمد.(2013). نظريات في العلاقات الدولية، بيروت: منتدى المعارف.
4. بدون كاتب. شركات النفط في نيجيريا بين مطرقة الحكومة وسندان القبائل، تم التصفح بتاريخ 2021/7/6،على الرابط:

https://bit.ly/3xeReSn

5. بيلتون، ر. ي.(2010). المرخص لهم بالقتل: قتلة مستأجرون في الحرب على الإرهاب، ترجمة: عبد اللطيف موسى أبو البصل، العبيكان، المملكة العربية السعودية.
6. جمال،م.ص.(2020).خصخصة الأمن في إفريقيا: الدور الجديد للشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة، القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
7. وثيقة مونترو الضابطة لعمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، تم التصفح بتاريخ 2021/7/6 على الرابط: https://bit.ly/3ldWTWs
8. لميس، عاصي.(21-3-2018). الموت لأجل لقمة العيش...كم يتقاضى الجنود المأجورون في شركات المرتزقة؟، العربي الجديد ، تم التصفح بتاريخ 2021/7/6،على الرابط:

https://bit.ly/2TMlgPP

9. نيكولا، م .(2004). **الأمير**، ترجمة: أكرم مؤمن، القاهرة: مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع.
10. عباس، س. ع. عبود، إ. ن.(2015). المسؤولية عن انتهاكات الشركات الأمنية الخاصة لحقوق الإنسان في ضوء انتهاكات شركة بلاك ووتر في العراق، مجلة العلوم الإنسانية(1).
11. عيساوة، آ.(2021). خصخصة الأمن والتحول في احتكار الدولة للقوة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية(1).
12. علو ،أحمد.(3-2016). **الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: أذرع طويلة لمهمات مختلفة**، مجلة الجيش، العدد 369، تم التصفح بتاريخ 2021/7/7، على الرابط:

https://bit.ly/2VrNz6I


**قائمة المراجع باللغة الأجنبية:**


13. Alabarda, Yusuf. Lisowiec, Rafal.(6/2007) The Private Military Firms – Historical Evolution and Industry Analysis, Master Of Business Administration, Monterey California, Naval Postgraduate School.

14. Carafano, James Jay.(30/7/2008). Private Sector, Public Wars:Contractors in Combat-Afghanistan, Iraq, and Future Conflicts (Changing Face of War),London: Praeger Security International.
15. Estrada, Daniela & González, Gustavo.(07-13-2007). UN on the Offensive Against Iraq Mercenaries, Global Policy Forum,Inter Press Service,(14-07-2021), in: https://bit.ly/3lhkaqH
16. Harvey, D.(2005). A Brief History of Neo-Liberalism,Oxford: Oxford University Press.
17. Ian, Drury.(11-09-2009). Ex-cabinet minister Paul Boateng becomes director of private military firm after lobbying to water down anti-mercenary wars, The Daily Mail (13-07-2021), in: https://wapo.st/3fhAUu9
18. Isenberg, David. Private Military Contractors and U.S Grand Strategy, the International Peace Research Institute,(11-07-2021),in: https://bit.ly/3xf0h5G
19. Jeremy, Scahill.(9-21-2005). Blackwater Down, The Nation, (11-07-2021), in: https://bit.ly/3C40Q6c
20. _____.(2008). Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army, New York: Nation Books.
21. J, Scahill & D, Crespo. Overkill: Feared Blackwater Mercenaries Deploy in New Orleans, (15-07-2021), in: https://bit.ly/3xhKt2f
22. Jose L. Gomez del Prado.( April 09, 2016).The Privatization of War: Mercenaries, Private Military and Security Companies (PMSC), Global Research , ( 09-07-2021) ,in : https://bit.ly/2VrdYRO
23. Jourdain Frédéric & all. The Common bed bug (Cimex lectularius) in metropolitan France. Survey on the attitudes and practices of private- and public-sector professionals,(10-07-2021), in: https://bit.ly/3A1V0Af
24. Kevin, Sullivan.(12-09-2004). Poor Salvadorans Chase the Iraqi Dream, The Washington Post, (14-07-2021), in: https://wapo.st/3ygIbBz
25. Michael, Dobbs.(08-28-2003)Halliburton's Deals Greater Than Thought, The Washington Post, (12-07-2021), in: https://wapo.st/3fhAUu9
26. P, Schouten.(04-29-2009). Theory Talk #29: Peter W. Singer On Child Soldiers, Private Soldiers and Robot Soldiers, Theory Talks, (15-07-2021), in: https://bit.ly/2WICsXx
27. Schwartz,Moshe. Swain,Joyprada.(05-13-2011). Department of Defense Contractors in Afghanistan and Iraq: Background and Analysis, Congressional Research Service, (13-07-2021), in: https://bit.ly/3xeRJMf